الفصل السابع

نظرية مالتس

« توماس روبرت مالتس T. R. Malthus مفكر إنجليزى زائع الصيت ولد سنة ١٧٦٦ فى أسرة غنية ونشأ نشأة دينية حيث تعلم اللاهوت فى جامعة كامبردج . ثم أصبح قسيساً فى سنة ١٨٠٠ واشتغل فى نفس الوقت مدرساً للدين فى الجامعة التى تعلم فيها من قبل .

وقد أظهر مالتس منذ حداثته ميلا قوياً إلى التفكير النظرى ودراسة المسائل السياسية والإقتصادية والإجتماعية وكتب فى كثير من هذه المسائل كتابة لفتت إليه الأنظار خاصة وأن هذا المفكر الشاب كان يطالع بين قومه بين الحين والحين بآراء جريئة لم يتعود عليها الشعب الانجليزى ذو الطبيعة التقليدية المحافظة من ذلك أنه هاجم رئيس وزراء بلاده وليم بث W. Pitt

« On the Proposed Bill of the Amendment of the poor laws »

غير أن الشىء الذى لفت الأنظار إلى مالتس هو ذلك البحث المشهور الذى ألقى فيه الضوء لأول مرة على مشكلة السكان بصورة منظمة ، وفى إطار علمى تحليلى جعل من مالتس مفكراً أصيلا . فقد اعتبر ـ بحق ـ منذ ذلك التاريخ ـ وبصرف النظر عن أرائه ونظرياته ـ أول من أرسى دعائم علم السكان أو الديمجرافيا وجعله علماً مستقلا يعتمد على المناهج العلمية وخاصة الإحصائية . ويدخل ضمن مجموعة العلوم الاجتماعية .

وقد ظهر بحث مالتس فى كتيب صغير لأول مرة فى سنة ١٧٩٨ ولم يذكر مالتس عليه اسمه كمؤلف له ، وكان عنوان الرسالة هو : « بحث فى أصول مشكلة السكان بوصفها تؤثر فى مستقبل الرفاهية فى المجتمع مع ملاحظات على أراء جودوين وكندرسيه وغيرها من الكتاب .

وتتضمن هذه الرسالة أسس نظرية مالتس فى السكان كما تتضمن هجوما لاذعا على أراء المفكر الإشتراكى جدوين الذى كان ينحو فى علاجه للمشكلات الإجتماعية بتوجيه النقد للمؤسسات الإجتماعية الكائنة ويحملها تبعة ما يعانيه المجتمع من أمراض وآلام ، وكانت أراء جدوين هذه تلقى ذيوعاً وانتشاراً كبيرين وخاصة لأنها ظهرت فى فترة الإنقلاب الصناعى وما عاصره من مشكلات إجتماعية عديدة وخاصة فى المدن نتيجة الهجرة المستمرة إليها من الريف وتكدسهم حول مراكز التصنيع مع قلة أجورهم ، وكان جدوين ينظر إلى المستقبل نظرة المتفائل فى مستقبل البشرية إذ أن التقدم التكنولوجى - فى نظره - كان حرياً بأن يوفر من فرص الرقى والازدهار الشىء الكثير للناس فى المجتمع إذا قامت المؤسسات الإنسانية Human Institution بدورها خير قيام . وقد أستهل مالتس رسالته بتوجيه الهجوم على أراء جدوين هذه إذا أنه يرى أن مصدر الشرور الإنسانيه والمشكلات الاجتماعية هو الإنسان نفسه وليس المؤسسات والنظم التى تسود المجتمع ، فالعيب أذن — فى نظر مالتس — لايرجع إلى نظم بقدر ما يكمن فى الطبيعة البشرية ذاتها ، وأنه لكى يتم إصلاح المجتمع وشفاءه من أمراضه وما يقاسيه من آلام لا بد أن يبدأ الأفراد بإصلاح ذوات نفوسهم ، ولعل أول عيوب الإنسان فى رأى مالتس هو التوالد السريع المتواصل الذى لايتناسب مع مواد الغذاء أو مواد العيش الممكن الحصول عليها وأنه من هنا نشأت طائفة من المتاعب الاجتماعية كالفاقة والبؤس والشقاء والحروب والمجاعات . . . إلخ .

• An essay on the principle of population as it affects the future improvement of Society, with remarks on the speculation of Mr. Godwin, Mr. Condercet and other writers •.

المبادىء الرئيسية فى النظرية المالتسية :

تقوم نظرية مالتس على عدة مبادىء تحدد نظرية العامة فى السكان ، ولعل أهم هذه المبادىء :

١ — إن السكان يتحد دون تبعاً لكميه الموارد أو مواد التغذية أى أن هناك تناسباً طرديا بين المواد الغذائية والأعداد السكانية ، ويعبر مالتس عن هذا المبدأ بقوله :

« Population is necessarily limited by means of Subsistence »

٢ — يزداد عدد السكان أزدياداً مضطرداً تبعاً للزيادة المضطردة فى مواد التغذية أو موارد العيش ، ما لم توقف هذه الزيادة موانع قوية لا سبيل لشجبها ، يقول مالتس :

٣ — إن تلك الموانع وغيرها من الموانع التى تحد من الزيادة المتواصلة للسكان ، والتى تجعل السكان فى مستوى يلائم الموارد المعيشية تتلخص عموماً فى الموانع الأخلاقية وكذا الرذيلة والبؤس أو الفاقة .

٤ — وهناك اعتبار يضيفه مالتس إلى هذه المبادىء وهو أن قدرة الإنسان على التناسل أكبر من قدرة الأرض أو مصادر الطبيعة عموماً على أنتاج ما يتطلبه البقاء الإنسانى من غذاء ، وعلى هذا الأساس خلص مالتس إلى أن سكان العالم بوجه عام يطردون فى الزيادة على أساس متوالية هندسية geometrical progression بينما تطرد الزيادة فى الموارد الغذائيه على أساس متوالية عـــددية أو حسابية arithmetical progression ، ويرى مالتس أن العلة الحقيقية للمتاعب الاجتماعية هى عدم التناسب بين العدد الذى يزداد به السكان والعدد الذى تزداد به المواد الغذائية فى العالم ، إذ يتضاعف عدد السكان فى كل جيل

أى كل ٢٥ سنة إذا لم يعقهم عائق قوى ، بينما لا نجد هذا التضاعف مرجوداً فى مواد الغذاء . فإذا بدأنا مثلا بعدد سكان مقداره مليون نسمه فإنه بعد ٢٥ سنة يصبح العدد ٢ مليون نسمه وبعد ٢٥ سنة أخرى يصير العدد ٤ مليون ثم ٨ ثم ١٦ ثم ٣٢ مليون نسمه . . وهكذا بينما تتدرج زيادة المواد الغذائية فى متوالية حسابية أى من ١ — ٢ — ٣ — ٤ ، ولزيادة الأيضاح نقارن بين المتواليتين فيما يلى :

المتوالية الهندسية	١	٢	٤	٨	١٦	٣٢	٦٤	١٢٨
المتوالية الحسابيه	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨

أى أنه بعد سبعة أجيال (الجيل ٢٥ سنة) ستكون نسبة الغذاء إلى عدد السكان كنسبة ٨ : ١٢٨ .

ويرى مالتس كما سبق أن أشرنا أن المتوالية الهندسية هى التى تعكس فاعلية قانون القوة التناسلية عند الإنسان ، بينما المتوالية الحسابية تعكس مدى قدرة الإنسان والطبيعة على انتاج القوت أو مواد الغذاء ، ويقرر مالتس فى رسالته أنه لا يخترع هذا الكلام من عنده بل إنه من واقع الاحصائيات الثابته التى أجريت لأن كان فى زمانه . خاصة فى بلاده (إنجلترا) وكذلك فى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وغيرها من البلاد الأوربيه . ودليله بصدد ، القانون الثانى الخاص بالغذاء هو أن الأرض الزراعية محدودة وإنتاجها يخضع خضوعاً تاماً لقانون الأفعلة المتناقصة (يتلخص هذا القانون فى أن لكل مساحة من الأرض الزراعية حدا يبلغ عنده الانتاج حده الأمثل أو الأقصى بالنسبة لما يستخدم فيها من العمل ورأس المال بحيث لو زيد مقدار المستخدم منهما عن هذا الحد لأخذ الأنتاج الذى تغله الأراضى فى التناقص التدريجى أو النسبى ، وذلك لأن الأنتاج الزراعى عندما يصل إلى أقصى حد يكون

من غير المفيد زيادة رأس المال أو الأيدى العاملة لأن الأراضى ان تعطى أكثر من ذلك ، ولن تقابل الإنتاج على الوحدات التى استخدمت سواء من رأس المال أو العمل أى زيادة مماثلة فى الإنتاج ، وبتقسيم الإنتاج على الوحدات التى استخدمت سواء من رأس المال أو العمل نجد أن نصيب كل وحدة قد تناقص .

ولكن نظرية هذا شأنها لا يمكن من الناحية المنطقية أن تصدق أو تعقل إذ أنه طبقا لهذه النظرية لا يمكن أن يعيش السكان إلا إذا توفر القوت الكافى. وعدم توفره يعنى انعدام الحياة ، ولو أن مبدأى الزيادة الهندسية والحسابية يمارسان عملهما منذ بدء الحياة لكان معنى هذا أنه كان يجب أن تفنى البشرية منذ زمن بعيد ، ذلك أنه بعد ثلاثة قرون من البدأ بأى نقطة تكون النسبة بين عدد السكان وكمية الغذاء كنسبة ٤٠٩٦ : ١٣ وهذا موقف رهيب لا يمكن تصورة بسهولة ، ولذلك يبادر مالتس إلى القول بأن مثل هذا الموقف الرهيب فعلا هو الذى ينطوى على مآسى البشرية وشقاءها ، وأن السكان لم يصلوا فى وقت ما إلى النسبة المتقدمة الذكر لسبب واحد هو علو نسب الوفيات وأنه لولا علو هذه النسب لوصل السكان فعلا إلى هذه الأعداد الخيالية وأن الطبيعة العاتية كان لابد أن تضع من الموانع ما يجنب الإنسان مصيراً قاتماً ، ويرى مالتس أن هناك نوعين من الموانع يساعدان على الحد من الزيادة السكانية ، وينصح هو باتباع النوع الأول وهو الموانع الأخلاقية Moral restraints وهى موانع وقائية محورها تعقل الإنسان وتبصره وبعد نظره مثل العفة أو الرهبنة والزهد أو تأخير سن الزواج . ولكن مالتس يرى أن هذا النوع من الموانع لا يكفى وحده لموازنة أعداد السكان بموارد الغذاء وذلك لسبب واحد وهو أنه جميع الأفراد لا يملكون نظراً ثاقباً أو بصيرة نفاذة ، ولا تتوفر لدى الجميع قوة العزيمة أو القدرة على كبح جماح الشهوات ، ومن ثم كان لابد من موانع أخرى تفرضها الطبيعة

فرضا على بنى الإنسان مثل العمل فى المهن غير الصحية والفقر المدقع والأمراض والأوبئة والقحط والمجاعات والحروب الطاحنة التى شهدتها البشرية وما زالت تشهدها وستظل تشهدها ما لم يضع الإنسان حدا لشروره بنفسه . وإلى هذه الموانع القسرية التى تفرضها الطبيعة يرجع الفضل فى موازنة أعداد السكان بموارد العيش المحدود فى العالم .

ومن هـــذا التسلسل المنطقى يصل مالتس إلى خلاصة مؤداها — وهو فى ذلك يهدم آراء جدوين — أن الإنسانية لا يمكن أن تصل إلى سلام مستقر أو سعادة أو ازدهار مالم يغير الإنسان من طبيعته الغاشمة ويعمل عقله ويكبح جماح نزواته وشهواته ، وان النظم الإجتماعية أو المؤسسات الإنسانية لا مسئولية عليها البتة فما آل إليه أمر الناس من بؤس وشقاء فالمسئولية كلها تقع على عاتق الإنسان ، وأن القضاء على المشكلات الاجتماعية رهن بتحسين ذاتية الفرد ، فنقطة الانطلاق فى أى إصلاح إجتماعى شامل لابد أن تكون من داخلية نفس الأفراد ومن عقولهم لا من نظم أو مؤسسات خارجية .

وقد آثارت هذه الآراء موجة قائمة من التشاؤم حتى لقب مالتس بزعيم المتشائمين، ووصفت نظريته بأنها «عبقرية سوداء تخنق كل أمل للجنس البشرى» .

وقد طبع كتاب مالتس طبعه ثانية فى سنة ١٨٠٣ وذكر أسمه عليه فى هذه المرة كمؤلف له ، وفى هذه الطبعة أظهر مالتس شيئاً غير قليل من الحكمة وأدخل عليه بعض التعديلات التى خففت من حدة تشاؤمه وقد وجه الأنظار بصفة خاصه إلى أن أرتفاع مستوى المعيشة يعتبر أحد العوامل الهامة التى تساعد على الحد من الزيادة السكانية إذ يلاحظ أن الأغنياء او أفراد الطبقة العليا فى المجتمع أقل تناسلا وتزايداً من أفراد الطبقة الفقيرة ، وأن تحسن المستويات واتساع نطاق الطبقة الأولى فى المستقبل قد يكون له بعض الأثر فى الحد من زيادة السكان

غير أنه يجب أن نشير إلى أن مالتس لم يتكلم — كما أعتقد البعض — فى مسألة منع النسل أو منع الحمل أثناء الحياة الزوجية كما أنه لم ينصح أبداً باتباع طريقة الاجهاض فى الحد من زيادة السكان ، — وقد يكون ذلك راجعاً إلى كونه من رجال الدين — وكل مانصح به ذلك المفكر هو الأعراض عن الزواج كلية أو على الأقل تأخير سن الزواج إذا كان دخل الفرد غير كاف للإنفاق على أسرة وأولاد .

نقد أراء مالتس :

لقد كانت أراء « مالتس » — شأنها شأن كل أراء تتناول مشكلات الناس فى المجتمع — أنعكاساً لطبيعة الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التى أحاطت بالمجتمع الانجليزى فى عهده ، ولذلك فالبرغم مما تنطوى عليه نظرية مالتس من مجانبة للصواب فى كثير من أجزائها ألا أنها على العموم تعكس لنا مجموعة متشابكة من المشكلات الاجتماعية التى سادت فى ذلك الحين ،وتعكس لنا من ناحية أخرى طريقتين أو زاويتين ننظر من خلالها على هذه المشاكل . الزاوية الأولى هى الزواية التى نظر من خلالها المفكر الاشتراكى جدوين ، والزاوية الثانية هى التى نظر من خلالها المفكر المحافظ مالتس

لقد شهد الربع الأخير من القرن الثامن عشر والربع الأول من القرن التالى عدة ظواهر كان لها أكبر الأثر فى بروز عدد من المشكلات الاجتماعية، مما يجزم بعض النقاد بأنها من العوامل التى طبعت تفكير مالتس بالصورة التى جاءت عليها نظريته ، فقد شهدت انجلترا فى تلك السنين علوا متزايدا فى معدلات المواليد بسبب الأزدهار الاقتصادى المؤقت الذى صاحب السنوات الأولى فقط من الثورة الصناعية ،كما أن إنهيار نظام الأقطاع ساعد على تحرر الفلاحين وشعورهم بقدرتهم على التنقل وممارسة

أى نوع من أنواع النشاط الاقتصادى . هذا إلى سيادة تيارات فكرية شجعتها الحكومة إلى حد كبير وكانت تدعو إلى زيادة عدد السكان لمجابهة الموقف المضطرب فى أوربا فى ذلك الحين ، إذ أن زيادة عدد السكان تعتبر قوة تساعد على تدعيم مركز الدولة فى الصعيد العالمى وتمكنها من حشد الجيوش ، كما كانت مدرسة التجاريين تدعو هى الأخرى إلى زيادة عدد السكان لأغراض سياسية واستعمارية .

وحينما شب مالتس وجاوز العشرين من عمره كانت الثورة الصناعية وخاصة فى انجلترا قد بدأت تخلف آثارها السيئة ومشاكلها المعقدة ، فقد جلبت مراكز التصنيع أعداداً غفيره من السكان وخاصة من الريف طمعاً فى تحسين مستواهم المعيشى إلا أن زيادة هؤلاء العمال عن حاجة الطلب سبب انخفاض الأجور وزيادة ساعات العمل ، كما أضطر الأطفال والنساء إلى العمل تحت ظروف صحية سيئة وترك هؤلاء تحت رحمة أصحاب الصانع والرأسماليين ، حيث لم تكن الأفكار النقابية قد تبلورت بعد ، وقد كانت هذه الظروف القاسية التى يعيش فيها آلاف العمال واضحة لكل ذى عينين وتكلم عنها كثير من المفكرين ، وقد تكون هذه الظروف هى التى أوحت إلى مالتس بالمصير القاتم الذى ينتظر مستقبل البشر ، فهو يرى تزايداً مستمراً فى عدد السكان وانخفاضاً مستمراً فى مستوى معيشة أغلبيتهم ، كما سببت الهجرات المتتاليه من الريف إلى المدن نقصاً فى الايدى العاملة الزراعية مما أدى — بالاضافة إلى عدة عوامل أخرى — إلى إنهيار الانتاج الزراعى وخاصة القمح الذى ساء محصوله لعدة سنوات متتالية .

وهناك ظرف آخر عاصر شباب مالتس وكان له أثر كبير على تفكيره وهو أن أوربا كانت فى حالة يرثى لها بسبب الثورة الفرنسية وحروب نابليون ، فهذه الحروب فضلا على استنفاذها لكثير من الأحوال والعتاد مما أرهق ميزانية الحكومة وعاق بينها وبين تحقيق إصلاحات إجتماعية ،

فضلا عن هذا احتاجت هذه الحروب إلى وقود لها من الرجال مما أصاب بعض القطاعات الاقتصادية وحد من إنتاجيتها ، بالاضافة إلى صعوبة استيراد الغذاء من الخارج بسبب الحروب البحرية بين فرنسا وانجلترا وبسبب النظم الضرائبية والجمركية المعمول بها فى ذلك الوقت .

هذه الظروف كلها أحاطت بمالتس وبالمجتمع الانجليزى عموماً ، ويجب أن توضع فى الاعتبار عند تحليل نظرية مالتس فى السكان وتوجيه النقد إليها .

ولقد كان من نتيجة ذيوع أراء مالتس أن امتنع الكثيرون عن توجيه اللوم إلى الطبقات الحاكمة فيما يتعلق بحالة الشقاء التى كانت تحياها الجماهير الغفيرة من الشعب ، فهو يلقى بالمسئولية على كاهل الفقراء أنفسهم لعدم تبصرهم وعدم تقديرهم لأمور حياتهم .

وقد أدى هذا الاتجاه أيضاً إلى سريان روح الأنانية بين الأثرياء واعتبار الفقراء أسس البلاء والمسئولين عن كل الأمراض الاجتماعيه ، وقد أتضحت هـــذه النزعة كل الوضوح فى مهاجمة قانون الفقراء The Amendment of the poor laws فهو يلوم الدولة وينصحها ألا تقدم أى معونة أو مساعدة قانونية إلى الفقراء والمعوزين لأنهم يخرجون على قوانين الطبيعة (بتركهم الحبل على الغارب فيما يختص بالتناسل أو الإنجاب) وقد تحمس المحافظون فى انجلترا لهذه الآراء وتبنوها وأخذوا يدافعون عنها خاصة وأنها تحارب آراء المفكر الاشتراكى جدين Godwin. وقد نشأت مدرسة فكرية تنشر أراء مالتس وتذيعها بمختلف الطرق منذ ظهورها وكان أهم المفكرين الذين ساروا فى هذا الاتجاه هم رسل Russels وبروهام Brougham وجون سمر J. B. Summer وريكاردو Ricardo . وأتخذ هؤلاء المؤيدون شكل مدرسة منظمة

منذ سنة ١٨٧٧ بزعامة شارل برادلو C. Bradlaugh وأنى بيزانت A. Besant ، ومنذ ذلك التاريخ أخذ عدد السكان فى انجلترا يتناقص كما قل عدد المتزوجين فيها وبالتالى قل عدد المواليد ، فلقد كان عدد المواليد فى انجلترا مثلا بنسبة ٣٦,٥ فى الألف سنه ١٨٧٨ فأصبح ٣٤ فى الألف سنة ١٨٨٠ وأنخفضت النسبة بعد ذلك إلى ٢٠,٥ فى الألف سنة ١٨٨٥ .

وكان لهذا أثره السيء فى بلاد استعمارية تريد أن تستغل مستعمراتها بطريق الاقامة ، وكان نتيجة لازمة لذلك أن قامت مدرسة مضادة تعارض الدراسة السكانية على الأسس المالتسية وإقامتها على الأساس البيولوجى الذى نادى به هربت سبنسر Herbert Spencer فى الدراسة السكانية فهو يرى أن البقاء للأصلح والأقوى وأن زيادة عدد السكان لابد منه للشعوب التى تريد النضال فى الحياة وأن مسألة المواد الغذائية لابد وأن تتوفر للأقوى ، وقد هاجم العلامة « سالدر Salder » فى كتابه « قانون السكان » أراء مالتس كما هاجمها أيضاً المفكر « ثورنتون Thornton » فى كتابه « زيادة السكان وعلاجها » كما كان هدفاً لنقد الكتاب الاشتراكيين فى فرنسا مثل فوريه Fourier وبرودهون Proudhon ثم هاجمه رعاة الوطنية والقومية فى فرنسا الذين هالهم قلة التناسل فى فرنسا وأبرز هؤلاء المهاجمين كوفيس Coves لودو بوليو ، وايف جيو Y. Guyot

وكانت سهام النقد التى وجهت إلى نظرية مالتس تدور حول الاعتبارات التالية :

(١) أولا : لقد اعتقد « مالتس » أن عوامل تحقيق التعادل أو التوازن بين عدد السكان وكمية المواد الغذائية ، إنما يأتى بالحد من الزيادة فى السكان .

راجع

Karl Pearson : Population Gilleh & Gillen : Cultural gy.

عن طريق الموانع الوقائية النفسية ، والموانع الطبيعية ، وأغفل أوكاد بغفل العوامل الاجتماعية الأخرى التى تعمل على التقليل من نمو السكان تقليلا كبيراً ونذكر منها :

١ — الرهبنة والزهد :

تقوم الرهبنة على أساس دينى ، قوامه التفرغ للعبادة والانقطاع عن ملاذ الدنيا ، بما فيها متعة الزواج ، وقد يكون الباعث لها نزعة صوفية ودعامتها التخلص من أدران الجسم ، والتهرب من مطالب الغرائز ، وقد يكون العامل الاقتصادى هو العامل الحى ، الكامن وراءها . . . ومهما يكن من شىء فإن الرهبنة تحرم كثيراً من أفراد المجتمع من الزواج وبالتالى من التناسل . . . وتنتشر الرهبنة فى بعض المجتمعات التى تسير على تعليم الديانة البوذية عامة وفى التبت خاصة .

٢ — وأد البنات :

وهذه العادة كانت منتشرة فى بعض المجتمعات المتخلفة فى الحضارة : فمثلا كان مبعثها عند العرب فى الجاهلية الفقر أو الشرف ، أو الخوف من العار ، ولا شك أن هذه العادة من شأنها أن تحرم المجتمع من عدد كبير من الإناث وبذلك يقل الإنجاب .

٣ — نظام تعدد الأزواج :

فهناك مجتمعات يباح فيها تعدد الأزواج ، أى أن المرأة الواحدة تتزوج بعدد من الرجال وهذا النظام يؤدى إلى قلة النسل ، وهى عادة منتشرة فى التبت .

٤ — الاضطهاد :

يتخذ الاضطهاد المظهر السياسى أو الدينى أو الاقتصادى ، فالاضطهاد السياسى مثلا يقضى بسوء معاملة أو نفى طوائف أو أفراد ، لم آراء سياسية معارضة لأصحاب السلطة فى البلاد ، سواء أكان ذلك نتيجة لغزو أو لفتح أو لتغيير

نظام الحكم القائم ، فإن هذا من شأنه أن يرغم مثل هذه الطوائف على الهجرة الخارجية .

أما الاضطهاد الاقتصادى فيتمثل فى حرمان أو مصادرة أو اغتصاب أملاك أو أموال طائفة من الأفراد ، وعدم رعايتهم ، بحيث تعيش فى ذل ومهانة حتى يضعفوا ويقل نسلهم .

٥ — انحطاط المستوى الخلقى :

فقد يؤدى إلى انتشار الأمراض التناسلية وخاصة فى بلاد لم تتوافر فيها وسائل العناية الصحية ، كما كان الحال فى إقليم « أو غنده » حين دخلها الاستعمار الأوربى فى أواخر القرن ١٩ فقد نقص بسبب ذلك سكان « أو غنده » إلى نصف ما كانوا عليه قبل استيلاء الإنجليز عليها .

٦ — العامل الثقافى :

وخاصة الثقافة الجنسية وممارسة وسائل تحسين النسل أو السلالة ، على نحو ما يدرسه علم الأوجينية أو المورثات أو ضبط النسل Birth Control

ثانيا : أغفل « مالتس » كذلك تطور وتغير الكفاية الفنية فى الانتاج . . . ومعنى هذا أنه لا محل لتشاؤم « مالتس » المطلق وخوفه من حدوث كارثة أو قحط فالكثافة العددية ليست بذات دلالة على زيادة السكان عن الموارد أو قلتهم ، فضلا عن أن السكان لا يعيشون على موارد الأرض وحدها — كما سبق أن أشرنا .

وعدد العمال العاطلين عن العمل ليس أيضاً دليلا على تزايد السكان أو قلة عددهم بل قد يرجع ذلك إلى سوء توزيع العمل ، وخاصة إلى فساد التنظيم الاقتصادى والاجتماعى ، وقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية فى سنة ١٩٥٧ — سنة ١٩٥٨ بطالة فى عمال صناعة السيارات وخاصة فى مركز هذه الصناعة فى مدينة « ويترويت » حتى وصل عدد العمال

العاطلين بسبب الكساد الجزئى الذى أصاب هذه الصناعة والصناعات المتصلة بها حوالى ٢ مليون عامل ، وفى هذه الحالة لا يمكن أن نأخذ ذلك دليلا على إزدحام الولايات المتحدة بالسكان إذ أنها فى الواقع ليست من البلاد التى تشكو من مشاكل إزدياد السكان فى الوقت الحاضر . ومن جهة أخرى فقد تكون موارد الأمة كافية لا عالة العاملين وغير العاملين ، والبرهان على ذلك أن كثيراً من الدول تدفع للمتعطلين تعويضاً ماليا مناسبا يواجهون به مقتضيات المعيشة إلى أن يعثر على أعمال ، وهـذا دليل على غنى الأمة بمجموعها بصرف النظر عما قد يصيب بعض قطاعاتهم من تخلف .

هذا إلى أن العالم اليوم به مساحات شاسعة غير مستثمرة ، والبؤس السائد فى بعض المناطق من الممكن أن يزول أو على الأقل تخف حدته إذا تغير توزيع السكان . فضلا عن ذلك فإنه إذا كانت القدرة الانتاجية متفاوته لدى الشعوب ، فمن الممكن الحصول على انتاج أوفر بتحسين سبل الانتاج واستعمال الوسائل الفنية فى الزراعة والصناعة ، والاستفادة بحقائق علم الاجتماع الصناعى وعلم النفس الصناعى والعلاقات الصناعية فى رفع الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى .

وإذا كنا نلاحظ أن التخلف وانخفاض مستويات المعيشة يعزى إلى الجهل والكسل فى بعض البلاد ، فإنه يعزى إلى سوء التنظيم الإقتصادى والاجتماعى فى بلاد أخرى ، كأن تكون فئة قليلة من السكان تملك أكبر حصه من الأرض وأعظم نصيب من المال والاحتكارات الصناعية والتجارية .

وقد تضاعف سكان بريطانيا ذاتها بعد مالتوس ثلاث مرات ومع ذلك فقد ازدادت فى الوقت نفسه رفاهية الشعب البريطانى وتحسنت مستويات معيشته أضعاف ما كان عليه الحال فى أيام مالتس الذى كانت

مخاوفه تنحصر فى أن لا يستطيع الشعب الانجليزى المحافظة على مستوى معيشته فى ذلك الوقت .

ثالثا : يجب أن نشير إلى أن هناك ثمة اتجاهات اجتماعية إصلاحية تحاول أن تعالج موضوع السكان على أساس التكامل الديموجرافى فى داخل الدولة الواحدة عن طريق تنظيم هجرات داخلية من المناطق الكثيفة إلى المناطق المتخلخلة والتى تشكو قلة فى الأيدى العاملة . وينادى أصحاب هذا الاتجاه بأن يؤخذ بفكرة التكامل الديموجرافى هذه على نطاق دولى عن طريق تهجير أعداد من السكان من المناطق المكتظة وتوطينهم فى البلاد والقارات التى تشكو قلة فى الأيدى العاملة ، ومما يقوى الأمل فى الأخذ بهذه الاتجاهات أن المنظمات الدوليه بدأت تعطى لمسائل السكان جانباً كبيرا من الأهمية وخاصة منذ أعقاب الحرب العالمية الثانيه وبزوغ وظهور مشكلات اللاجئين ومشروعى الحرب والأقليات . ولاشك أن هذا الاتجاه العالمى فى تناول مشكلات السكان — ولو أنه لا يزال فى طور النمو — يجعل من أفكار « مالتس » توقعات يستبعد تحققها فى هذا القرن على الأقل ، وخاصة وأن انتصارات الإنسان على الطبيعة وقهره إياها يتزايد يوماً بعد يوم ، فعقلية مثل عقلية « مالتس » كان يستحيل عليها أن تتصور — مثلا — أن يخرج الإنسان من نطاق الأرض وجاذبيتها ، فضلا عن تصور الوصول إلى الكواكب الأخرى .

« وفيما يختص بالبلاد العربية فإن أكثرها لم يصل بعد إلى درجة من الاكتظاظ تخشى معه تجاوز الحد الملائم ، ولا ضرر على البلاد العربية من نمو سكانها وبالتالى من ارتفاع الكثافة فيها وخاصه إذا مارفعت الحدود المصطنعة بين الدول العربية القائمة ونظم انتقال السكان فيما بينها ؛ ووسعت الأرض المستثمرة بتوسيع شبكة الرى الدائم ، ورفع إنتاجية الأرض العربية الزراعية باستعمال الأسمدة والآلات على نطاق واسع ، فضلا عن التعاون

فى دعم التصنيع وتنسيقه فيجب ألا ننسى أن الفن الزراعى فى تقدم مستمر ، الأمر الذى سيترتب عليه زيادة الموارد الغذائية من حيث الكم والكيف . فضلا عن أن الموارد الغذائية لم تعد مقصورة على الإنتاج الزراعى ، بل غدت تعتمد على الإنتاج الصناعى الكيميائى . كما أن تحسن وسائل المواصلات مكن من نقل المواد الغذائية من البلاد الغنيه بها إلى البلاد المفتقرة إليها .

كذلك نجد أن علم التغذية فى تقدم ، وأن رقيه ستؤدى إلى التوفير فى استخدام المواد الغذائية والاقتصاد فى استعمالها إلى أبعد حد ممكن .

ومعنى هذا أنه لا محل لتشاؤم « مالتس » المطلق وخوفه من حدوث كارثة أو قحط .

رابعاً : اعتقد « مالتس » أن الذى يحدد رفاهية الشعب أو فقره هو حصوله على المواد الغذائية ، أو إشباع حاجاته الطبيعية الضرورية للحياة ، مع أن الحاجات الاجتماعية هى التى غدت تحدد مستوى الشعب المادى والفكرى أو الروحى ، وكلما زاد التقدم كلما ازدادت هذه الحاجات تعقيدا وكلما صعب إشباعها .

والواقع أن نظرية « مالتس » فى جملتها نظرية نسبية ، لا يمكن الأخذ بها على علاتها ، بحيث تنطبق أحكامها على مختلف المجتمعات فى مختلف العصور ، فهى إذا نجحت فى تفسير تزايد السكان مع تناقص نصيبهم من المواد الغذائية فى بعض المجتمعات كالهند والصين مثلا ، فإنها تعجز عن تفسير ظاهرة السكان فى الولايات المتحدة واستراليا وكندا ، فقد بدأت نسبة زيادة السكان تقل كثيراً عما قال به « مالتس » .

وهذه الزيادة لم تؤد إلى نقص حصة كل فرد من المواد الغذائية ، بل لوحظ أنه كلما زاد عدد السكان فى بعض المجتمعات زاد مستوى

المعيشة ارتفاعا . وهذا مادفع بعض الحكومات إلى العمل على زيادة السكان ، بتشجيع الهجرة تارة أو بتشجيع الزواج وإنجاب الأولاد عن طريق الإعانات والمنح تارة أخرى .

١٠ يتضح مما سبق أن نظرية مالتس ، نظرية نسبية ، وأن زيادة السكان ليست ضارة فى كل الأحوال ، بل قد تكون الزيادة أمراً ضرورياً فى أحوال كثيرة ، ولزيادة الإيضاح يجدر بنا أن نقول أن زيادة السكان تمر بمرحلتين .

١ — مرحلة قلة السكان Underpopulation

٢ — مرحلة كثرة السكان Overpopulation

ويفصل بين المرحلتين ، الحد الأمثل للسكان Optimum Size

فى المرحلة الأولى يكون عدد السكان قليلا بالنسبة لموارده ، أى يكون عدد السكان قليلا بالنسبة لما هناك من أرض زراعية يمكن استغلالها أو ثروة معدنية يمكن استخراجها ، وغير ذلك من الموارد التى تعمل على زيادة الإنتاج . فى هذه المرحلة يكون من المفيد اقتصاديا أن يزداد عدد السكان حيث تكون الزيادة مقترنة بزيادة الناتج المتوسط لكل فرد . فمن الواضح أنه إذا كانت هناك بلد غنية بمواردها الطبيعية غير المستغلة ، وكان عدد السكان فيها قليلا ، فإن زيادة العدد فى مثل هذه الظروف تساعد على حسن استغلال تلك الموارد ، وذلك لأن زيادة العدد تفسح المجال لتقسيم العمل بين الأفراد ، كما أنها تساعد على زيادة الطلب على السلع المنتجة ، ويترتب على تقسيم العمل ، زيادة القدرة الانتاجية للفرد ،

يضاف إلى ذلك أن قلة السكان لا تساعد على قيام مشروعات عمرانية أو إنشائية كبيرة ، ذلك لأن هذه المشروعات تقتضى حداً أدنى للطلب على منتجاتها ، فإذا كان عدد السكان ضئيلا ، فقد لا يتوافر هذا الحد الأدنى للطلب ، وبذلك فإن زيادة عـــدد السكان تجعل من الممكن تنفيذ

هذه المشروعات ، وإذا استمر السكان فى الزيادة . . . فقد نصل إلى الحد الذى يحدد لنا القدر الأدنى للطلب على منتجات المشروعات الكبيرة ، ويستنفد كل أو معظم مزايا تقسيم العمل . بعد هذا لا تكون لزيادة السكان فائدة ، ويكون أثرها الوحيد هو زيادة عنصر العمل بالنسبة لعناصر الإنتاج الأخرى ، فتبدو كل زيادة فى السكان بعد هذا الحد مقترنة بتناقص الناتج المتوسط ، ومن هنا تبدأ مرحلة كثافة السكان .

ويتضح من ذلك أن حجم السكان فى علاقته بموارد الثروة الأخرى قد يجعل المجتمع خفيف السكان ، بحيث تكون كل زيادة فى عدد السكان مقترنة بزيادة فى الناتج المتوسط لكل فرد ، ولذلك لا ندهش إذا وجدنا أن الكثرة العظمى من الأديان تحض الناس على أن يتناسلوا ويتكاثروا وخاصة عند « كونفشيوس » حكيم الصين الذى جعل من حب التناسل عبادة . وكان هذا الاتجاه أمراً ضرورياً ، لأن كثرة السكان وازدياد الناس على سطح الأرض أمر كان لا بد منه لعمرانها ولتقدم النوع البشرى .

وهناك بلاد لاتزال إلى الآن غنيه بالموارد وسكانها قليلون لا يستطيعون إدارتها واستثمارها إلى درجة تقرب من الكمال . هذه البلاد فى حاجة بلا شك إلى السكان .

فأمامنا مثلا قارة استراليا بها مشروعات كثيرة لاتستطيع البلاد أن تنتفع بها لقلة سكانها . وما يصدق على استراليا يصدق على السودان والعراق .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نجد أن حجم السكان فى علاقته بموارد الثروة قد يجعل المجتمع كثيف السكان بحيث أن كل زيادة فى عدد سكانه ، تؤدى إلى تناقص الناتج أو المتوسط .

فمسألة الكثافة أو القلة مسألة نسبيه ، ولا يجوز أن نحكم بأن بلداً ما ، خفيف السكان لمجرد أن عدد الأفراد قليل فى الكيلو متر المربع ،

كما لا يجوز أن نحكم بأن بلداً ما ، كثيف السكان لمجرد أن عدد الأفراد كبير فى الكيلو متر المربع ، فالمسألة تتوقف على العلاقة بين العدد وبين موارد الثروة .

ومن ثم فقد يكون عدد الأفراد فى الكيلو متر المربع قليلا ، ومع ذلك تكون البلد كثيفة السكان بالمعنى الاقتصادى ، وذلك إذا كانت البلد صحراوية مثلا . كذلك قد يكون عدد الأفراد فى المنطقة كبيراً ، ومع ذلك تكون البلد خفيفة السكان بالمعنى الاقتصادى ، وذلك إذا كانت البلد غنية بمواردها من الأنهار والأرض والمعادن والصناعات المختلفة والتجارة . . . إلخ .

هذه النسبية تجعل من العسير الحكم على بلد معين بأنها كثيفة أو قليلة السكان ، وتجعل من الصعب قياس مدى الكثافة أو القلة إحصائيا .

أما الحجم الأمثل للسكان Optimum Size of population فالمقصود به الحجم الذى يبلغ معه الناتج المتوسط أقصاه ، وهو يتحقق عندما تعبر البلاد مرحله قلة السكان دون أن تدخل مرحلة الكثافة ، فهو يمثل الحالة الوسط بين مرحلتى القلة والكثافة .

ويمكن توضيح ذلك بافتراض حالة مجتمع يتزايد عدد سكانه مع بيان أثر هذه الزيادة فى الناتج المتوسط لكل فرد .

	عدد الأفراد بالملايين	ميوسط الناتج للفرد بالجنيهات
فى مرحلة قلة السكان	٥	١٠٠
	٦	١٢٠
	٧	١٣٠
الحجم الأمثل	٨	١٣٥
	٩	١٣٠
فى مرحله الكثافة	١٠	١٢٠
	١١	١٠٥

نلاحظ فى هذا المثال أنه عندما كان عدد السكان ٥ ملايين ، كان الناتج المتوسط مقدرا بـ ١٠٠٠ جنيه ، ولما زاد عدد السكان ، زاد الناتج المتوسط ، وإستمر هذا الناتج فى الزيادة ، إلى أن بلغ أقصاه ١٣٥ جنيها مصريا عند مابلغ عدد السكان ٨ ملايين ، بعد هذا الحد أخذ الناتج المتوسط فى التناقص .

وعلى ذلك يمكن القول أن الحجم الأمثل للسكان فى هذا العرض هو ثمانية ملايين ، وأن مرحلة القلة تتمثل من الفترة التى يكون عدد السكان فيها دون ذلك .

ويذهب « كارسو ندرس » Carr Saunders فى نظريته عن أنسب السكان إلى البحث عن مقياس يعرف به مدى مايصل إليه السكان إلى حد الكمال أو دونه ، وكان هذا المقياس الذى وضعه « كارسوندرس » هو مراقبة متوسط الدخل وقصد به متوسط ما يكسبه الفرد ، فإن كان متوسط الدخل آخذا فى الزيادة دل هذا على أن عدد السكان فى هذا البلد مناسبا ، ومازالت الحاجة ماسة إلى المزيد من عدد السكان حتى إذا ماوصلنا إلى حالة استقرار فى متوسط الدخل كان عدد السكان هو الأنسب ، ثم إذا أخذ متوسط الدخل فى الهبوط تدريجياً بعد ذلك ، فمعنى هذا أن البلاد بلغت أقصى ما يمكن أن تتسع له أرجاؤها من السكان وعلى ذلك تتخذ وسائل لتقليل نسبة التزايد السكانى .

لأن النقص الكبير فى متوسط دخل الفرد دليل على اكتظاظ البلاد بالسكان مما يتسبب عنه انخفاض مستوى المعيشة .

~~هذا وقد تعرضت نظرية كارساوندرس إلى سهام نقد جماعة الاشتراكيين ، ونحن نلخص آراءهم فيما يلى :~~

يعتقد الإشتراكيون أن العلاقة بين الإنسان والإنسان تأتى فى مرحلة أسبق وأولى من مرحلة تحديد العلاقة بين الإنسان والبيئة وقدرتها الإنتاجية . ومعنى ذلك أنهم يرمون أولا وقبل كل شيء إلى تحقيق عدالة التوزيع بين أفراد المجتمع فى حدود الثروة الموجودة فعلا ولا يسلمون بنظرية الحد الأمثل للسكان التى تدعو إلى تحديد عدد السكان بحيث يتحقق التوازن بين عدد السكان وموارد المعيشة ، ووجهة النظر الاشتراكية أن هذا التوازن لا يختل بعامل تزايد العدد وإنما اختلاله يرجع إلى النظام الطبقى واستئثار الأقلية بموارد الإنتاج ولذلك يدعون إلى إلغاء الميزات الطبقية وتحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع الملكية .

ولا يعنينا فى هذا المجال بسط الاراء الاشتراكية وانما سنكتفى بأن نشير إلى نماذج من مواقف الاشتراكية المعتدلة من المسألة السكانية .

ويذهب أنصار المذاهب الاشتراكية بصفه عامة إلى أن الموارد الطبيعية فى العالم لا تزال بكراً ، وتحتاج إلى أيد عاملة ، وأن وسائل الاستغلال لا تزال فى كثير من جهات العالم بدائية ، وأن كل ما يتطلبه الأمر هو جهود اقتصادية لزيادة الإنتاج ، . . وهكذا مثلا قد أنشىء المجلس الاقتصادى والاجتماعى لهيئة الأمم المتحدة ، للعمل على معاونة الدول المتخلفة لتنمية مواردها ، وتقديم المعونة الفنية والمادية اللازمة لهذا الغرض .

وينقسم الإشتراكيون المعتدلون إلى عدة طوائف نكتفى بالإشارة إلى أهمها :

١ ــ الاشتراكية المسيحية :

كان أول ظهورها فى انجلترا فى منتصف القرن التاسع عشر ، وكان أنصارها يصدرون مجلة **TheChristian Socialist** وقد دعا أتباع

هذا المذهب إلى تأليف جماعات التعاون للعمال ، وجماعات الإستهلاك التعاونية . وحملوا على كبار الملاك العقاريين . ولا يزال فى انجلترا إلى الآن أعوان لها بين المسيحيين البروتستانت .

ويعارض معظم أصحاب هذا المذهب مبدأ تحديد النسل ، وهذا الاتجاه مستمد من الأصول المسيحية التى يعبر عنها العلامة Andr Wallz إذ يرى أن المعتقدات الدينية تلعب دورا هاما فى كثافة السكان ، فالكثافه تزداد فى المجتمعات التى تخلص للمذهب الكاثوليكى ، بينما تتخلخل كلما تحرر المجتمع من القيم الخلقية والدينية التى تنادى بها المسيحية .

٢ — الاشتراكية الزراعية :

تنتشر مبادئها فى البلاد التى يكثر فيها كبار الملاك الزراعيين ، كالولايات المتحدة وانجلترا ، وهى ترمى إلى إلغاء حق الملكية الخاصة على الأراضى الزراعية ، ولكنها لا تمس ملكية الأنواع الأخرى من رءوس الأموال .

ومنها فريق يجيز تملك الأراضى الزراعية ولكنه يوجب فرض ضرائب باهظة على ملاك هذه الأراضى .

وللطابع الريفى أثره الكبير فى زيادة عدد السكان وذلك بحكم العادات والتقاليد وتغلغل المعتقدات الدينية فى نفوس أفراده ، فضلا عن أن الإنتاج الزراعى يسمح بمساهمة أكبر عدد من الأفراد فى العمل مما يؤدى إلى كبر حجم الأسرة ، واعتزاز رب الأسرة بكثرة عدد أفرادها .

٣ — اشتراكية الدولة :

تأخذ بمبدأ الملكية الخاصة للأفراد ، ولكنها تدعو للملكية العامة لبعض المشروعات الحيوية فى الدولة . فهناك من المشروعات مايتعين على الدولة أن تتولى أمرها ، وذلك إما لعجز الأفراد أو الشركات الأهلية عن القيام بها ، وإما لأنه إذا ترك أمرها ، لم يسر بها أصحابها فى طريق المصلحة العامة للمجتمع .

وعلى هذا فهى تدعو إلى تدخل الدولة فى العلاقات بين الأفراد باسم العدالة والمثل العليا ، فتحد مثلا من مساوىء المنافسة الحرة ، وتمنع تحكم بعض المنتجين المحتكرين فى سواد الشعب من المستهلكين ، وتتولى الدولة إدارة بعض المشروعات الصناعية ، وتشرف على سير بعض المشروعات الفرديه ، وتنظم التجارة الدولية والمصارف « البنوك » . الخ . وللدولة أيضاً أن تحرم استهلاك بعض الموارد وفقا للصالح العام .

ويرى أصحاب اشتراكية الدولة العمل على حل مشكلة السكان عن طريق زيادة الموارد ، والعمل على موازنة عدد سكان الدولة بمواردها ، ويرون أن زيادة عدد السكان يزيد من قوة الدولة العسكرية .

٤ — الاشتراكية الديموقراطية :

يعنى أصحابها بمنح الطبقات الكادحة حق الانتخاب ، وتكوين أحزاب سياسية تحاول أن تحصل على الأغلبية لتصل إلى تولى شئون الدولة بطريق الأغلبية البرلمانية ، وقد بدأ الاتجاه الاشتراكى الديمقراطى فى اتحادات العمال القائمة فى انجلترا منذ عام ١٨٩٣ ، ثم قامت حركة سياسية كبيرة من جانب الاتحادات العمالية والتجارية ، والجمعيات التعاونية للحصول على حق تمثيل العمال فى البرلمان الإنجليزى ، إلى أن تم لها ذلك حوالى عام ١٩٠٠ ، ثم تألف بعد ذلك حزب العمال الذى لا يزال قائما بانجلترا إلى الآن ، وقد قام هذا الحزب إبان توليه الحكم ، بتأميم السكك الحديدية والنقل البرى وتأميم العلاج المجانى وكذا أمم صناعة الصلب ، وكان يعتزم تأميم صناعة السفن والأدوات الطبية لولا نجاح حزب المحافظين عليه فى الانتخابات وتوليه زمام الحكم فى البلاد .

ويرى معظم أصحاب الاشتراكية الديموقراطية أن فى زيادة عدد سكان الدولة زيادة لقوتها الاقتصادية ، إذ أن كثرة القوى العاملة فيها سوف يزيد من قوة انتاجها .

٥ — الاشتراكية الفابية :

تكونت جماعة الفابين Fabian Society فى انجلترا عام ١٨٨٤ من الاشتراكيين الديمقراطيين والأكاديميين ؛ وكان هدف هذه الجماعة العمل على نشر النظريات الاشتراكية المعتدلة بين هيئات العمال والاتحادات التجارية ، وحث الطبقات المتعلمة على بث روح الفضيلة والأخلاق الفاضلة ، وتقوية دعائم التعاون بين طبقات المجتمع ، والالتجاء إلى تنفيذ الآراء الاشتراكية بطريق التشريع لا عن طريق العنف .

وقد اعتمدوا فى تبرير مذهبهم الاشتراكى على أن التقدم العمرانى المجتمع هو السبب فى الازدياد السريع وارتفاع القيم ، وعلى ذلك فيجب ألا يستأثر بتلك المنح طبقة دون طبقة ، بل يتحتم أن تنتفع بها الطبقة الكادحة. وليس معنى ذلك أن تنتقل ملكية الأراضى أو رءوس الأموال المستغلة فى الصناعة إلى ملكية طبقة العمال ، بل تنتقل هذه الملكية إلى الحكومة باعتبارها ممثلة المجتمع بمختلف طبقاته .

وقد كان معظم أصحاب الاشتراكية الفابية من رواد الإصلاح الاجتماعى فهم لم يرموا إلى تحديد النسل ، بل كانوا يرون أن فى زيادة عدد السكان زيادة فى قوة المجتمع الإنتاجية ، وعلى الدولة ، أن تعمل على تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية .

٦ — الأيديولوجية العربية والمسألة السكانية :

والآن يجدر بنا أن نتساءل عن موقف الأيديولوجية العربية من المسألة السكانية .

أن المجتمعات فى عصرنا الحاضر ، تنقسم بحسب أيديولوجياتها العامة إلى ثلاث كتل رئيسية : تتبع إحداها الكتلة الاشتراكية وتتبع الأخرى الكتلة الغربية ، وتقف الثالثة — أو هى تحاول أن تقف — موقف حياد

بين هاتين الكتلتين الرئيسيتين ، وتنادى بمبدأ جوهرى تبنى عليه سياستها فى جميع المجالات ، وهو أن تنبع هذه السياسة من صميم ظروفها الاجتماعية الخاصة .

وإذا حاولنا إظهار انطباع هذه الأيديولوجيات على المسألة السكانية ، نجد أن الأيديولوجية الغربية ذات طبيعة مالتسية فى عمومها تنادى بتحديد النسل كلما انخفض مستوى المعيشة ، فى حين أن الأيديولوجية الاشتراكية ترى أن زيادة عدد سكان الدولة زيادة لقوتها الاقتصادية لأن ذلك سيؤدى إلى كثرة القوى العاملة وبالتالى ارتفاع قوة الإنتاج أما الكتلة الثالثة ، وهى كتلة الحياد الإيجابى ، فهى تحاول أن تنهج سياسة تنبع من ظروف معيشتها الداخلية الخاصة ، ودون أن تتأثر بأيديولوجية دولة أجنبية وآراء مستوردة ، ويمكننا أن نمثل لهذه الكتلة بالجمهورية العربية المتحدة ، فلقد حاول دعاة الغرب إيهامنا بأن مصر بلد لا يصلح إلا للزراعة ، بل حتى فى هذا الميدان لا يمكن أن تصل مصر إلى نجاح كبير بسبب أن المساحة القابلة للزراعة محدودة . بل إن وندل كليلاند Wendell Cleland يذهب إلى أن الصناعة المصرية غير قادرة على الإزدهار فليس هناك من سبيل لحل المشكلة السكانية الآن إلا عن طريق تحديد النسل والواقع ـ الذى تعتنقه الأيديولوجية العربية ـ أن بلادنا قادرة على التوسع الاقتصادى وأنها بالفعل سائرة فى طريق الازدهار والنمو الاقتصادى فى كافة فروع الإنتاج — ولقد عبر الرئيس جمال عبد الناصر — فى خطابه الذى ألقاه يوم ٢٠/١١ فى المنيا — عن موقف الجمهورية العربية المتحدة من مسألة تحديد النسل ، فوصفها بأنها دعاية استعمارية ، وقال إن إمكانياتنا تسمح لنا بزيادة السكان وأن ما علينا إلا أن نمضى قدماً فى تنفيذ مشروعاتنا وبرامجنا للنهوض الاقتصادى ، فإن هذا وحده كفيل بحل مشكلة ازدياد عدد السكان . ويرى الرئيس عبد الناصر أن الزيادة فى موارد الإنتاج ينبغى أن تزيد عن معدل الزيادة فى عدد

السكان كى نحقق تقدماً اقتصادياً وارتفاعا فى مستوى المعيشة لسائر أفراد الشعب وطوائفه . ورسم السبيل إلى ذلك بالمجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى (١) .

هـــذا عن المبدأ السياسى أو رأى الساسة فى ازدياد السكان ، أما من الناحية العلمية الإحصائية فقد أثبت كثيرون خطأ هذا الزعم أى عدم مقدرة مصر على النهوض الاقتصادى ، وبات من الأوفق أن نترك سياسة الدعوة إلى تحديد النسل ، لأنها على الأقل لا تتمشى مع اتجاهنا العام نحو العزة القومية والسيادة .

ولقد توصل إلى رأى مشابه لهذا الأستاذ السيد عبد الحميد الدالى فى كتابه « العناصر الحيوية لمشكلة السكان فى مصر » إذ يقول (٢) :

« إن سياسة عدم التدخل هى — فى اعتقادنا — الخطة المثلى وهى التى تتيح لنا أن نحقق التوازن بين زيادة السكان والمحافظة على مستوى ملائم للمعيشة ، ولا شك أن أى زيادة فى سرعة نمو السكان من شأنها أن تجعل الهبوط بمستوى المعيشة عند الحد المنخفض الذى هو عنده أمرا محتوماً . ومن الواضح أننا يجب ألا نذهب مع التفاؤل إلى أبعد مما ذهبنا ، إذ أن التقدم الاقتصادى مرهون بأمور شتى ليست كلها فى أيدينا (حديث المؤلف قبل قيام ثورة الشعب عام ١٩٥٢) . وإذا كنا ندعو إلى ما يشبه الثورة فى أوضاعنا الزراعية والصناعية والتجارية — وذلك عبء ثقيل — فليس من إصالة الرأى أن نزيد فى متاعبنا بزيادة غير مستحبة فى السرعة التى ينمو بها السكان فى مصر وهى فى الوقت الحاضر تكاد تكون أكبر سرعة لنمو السكان فى العالم . . . »

---

(١) لم نورد رأى الرئيس جمال عبد الناصر بحكم منصبه السياسى ، ولكن باعتباره صاحب أيديولوجية جديدة يسير عليها المجتمع المصرى العربى .

(٢) عبد الحميد الدالى العناصر الحيوية لمشكلة السكان فى مصر ص ٢٧٧ وما بعدها .

والواقع أننا يجب أن ننتهى من هذه المشكلة إلى اعتناق مبدأ النسبية الاجتماعية . فكل مجتمع يتبنى المذهب والسياسة التى تتفق مع ظروفه . وهذا الاتجاه يعزز رأينا بصـــدد ارتباط وسائل التحسين وأهدافه بأيديولوجية الدولة االعامة وموقفها فى المحيط الدولى . ولدينا مثالين حيين على ضرورة اعتناق مبدأ النسبية الاجتماعية ، وهما شكل المشكلة فى الهند ونفس هذا الشكل لها فى استراليا .

فعدد سكان الهند حسب تعداد ١٩٥١ حوالى ٣٦٠ مليون نسمة يزدادون خمسة ملايين نسمة كل سنة . وقد دلت تقارير الهيئات المختصة التى بحثت المشكلة هناك على أن أقصى طاقة الأراضى الزراعية فى الهند بعد استصلاح جميع ما يمكن استصلاحه من أراض وبعد استغلال أحدث الطرق العلمية فى زراعة الأراضى المزروعة حاليا ، بعد كل هذا لن تتمكن الهند من إطعام أكثر من ٣٧٥ مليون نسمة بمعدل فدان لكل فرد بينما متوسط نصيب الفرد الأمريكى الواحد ٢٥ فدانا . وبديهى أنه عند ما تصل الهند إلى أقصى طاقتها الإنتاجية فإن عدد السكان سيكون فات الرقم المحدد له وهو ٣٧٥ مليون نسمة بكثير ، لذلك ينبغى العمل الآن على تحديد النسل كى تتفادى الهند كارثة اقتصادية محققة (١) .

والمثل الآخر هو استراليا وعـدد سكانها ٩ ملايين نسمة ويمكنها بإمكانياتها الحالية أن تستوعب ثلاثين مليونا . فيجب أن ترتفع فيها الدعوة إلى تشجيع التناسل . ومع ذلك فإذا كان أهلوها لا يأخذون بسياسة تشجيع التناسل فهذه أمور داخلية ترجع إليهم أولا وأخيراً ولا مجال للسيطرة عليهم لفرض وجهة نظر معينة .

وإنما قصدنا من ضرب هذين المثلين إلى أن نوضح أن الدعوة إلى تحديد

---

(١) هذه البيانات من كتاب تنظيم النسل ـ للدكتور وليد قعاوى ـ بيروت ١٩٥٤

النسل لا يجب أن نتمسك بها على طول الخط ، وكذلك ينبغى ألا نحاربها دائما وفى كل المجالات . وإنما هناك نسبية اجتماعية تفرضها الظروف الخاصة لكل مجتمع ـ والتى توجب عليه أن يأخذ بسياسة معينة تتمشى وهذه الظروف الخاصة .

والواقع أننا توسعنا فى معالجة مشكلة تحديد النسل إلى حد ما ، وأظهرنا أنها ليست مطلقة وإنما هى نسبية . فنحن لم نعالج المشكلة لذاتها وإنما عالجناها كوسيلة أساسية على أنها مظهر من المظاهر التى تختلف المجتمعات فى معالجتها باختلاف إيديولوجياتها العامة .

وإذا نظرنا للمسألة من زاوية القومية العربية ، والتكامل الديمجرافى للشعب العربى ، تأكدت وجهة نظرنا فيما يتصل بموقف الأيديولوجية العربية من الزيادة السكانية .